

أمر حكومي عدد 1241 لسنة 2019 مؤرخ في 26 ديسمبر 2019 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 823 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلقة بضبط نظام تأجير السلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلقة بالنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 511 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلقة بضبط مقادير منحة الإنتاج المخولة للأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1109 لسنة 1974 المؤرخ في 20 ديسمبر 1974 المتعلقة بالمنح المخولة للإطارات الفنية للإدارة كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 580 لسنة 1983 المؤرخ في 17 جوان 1983،

وعلى الأمر عدد 980 لسنة 1985 المؤرخ في 11 أوت 1985 المتعلقة بضبط العناصر القارة لمرتب أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التي يقع على أساسها احتساب المساهمات لتكوين جارية التقاعد، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1706 لسنة 1994 المؤرخ في 15 أوت 1994 المتعلقة بضبط الشروط العامة لإسناد العدد المهني وعدد منحة الإنتاج لفائدة أعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلقة بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 268 لسنة 2007 المؤرخ في 12 فيفري 2007،

وعلى الأمر عدد 2127 لسنة 1997 المؤرخ في 10 نوفمبر 1997 المتعلقة بالغرامات التعويضية المحدثة بالأمر عدد 1832 لسنة 1997 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المتعلقة بضبط المرتب الأساسي لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلقة بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية، وعلى جميع النصوص التي تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1239 لسنة 2019 المؤرخ في 26 ديسمبر 2019،

وعلى الأمر عدد 823 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلقة بضبط نظام تأجير السلك التقني المشترك للإدارات العمومية، وعلى جميع النصوص التي تممته،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلقة بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلقة بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 468 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 المتعلقة بإحلاق هياكل برئاسة الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلقة بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلقة بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 69 لسنة 2018 المؤرخ في 30 جويلية 2018 المتعلقة بتسمية عضو بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 209 لسنة 2019 المؤرخ في 5 مارس 2019 المتعلقة بالزيادة في الأجور بعنوان القسط الأول لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - تلغى أحكام الفصلين 3 و5 من الأمر عدد 823 لسنة 1999 المشار إليه أعلاه وتعوّض بما يلي:

الفصل 3 (جديد): حُدثت مقادير منحة دراسة المشاريع ومراقبة تنفيذ المشاريع والمنحة الكيلومترية ومنحة السكن لفائدة السلك التقني المشترك للإدارات العمومية طبقا لبيانات الجدول التالي:

المقدار الشهري بحساب الدينار			الرتب
منحة السكن	المنحة الكيلومترية	منحة دراسة المشاريع ومراقبة تنفيذ المشاريع	
60,000	39,000	1038	تقني عام
45,000	39,000	979,500	تقني رئيس أول
35,000	39,000	931	تقني رئيس
35,000	39,000	902,500	تقني أول
15,000	39,000	813	تقني
0	20,000	727	مساعد تقني
0	17,250	649,500	عون تقني

الفصل 5 (جديد): حددت المقادير السنوية لمنحة الإنتاج المسندة لأعوان السلك التقني المشترك للإدارات العمومية طبقا لبيانات الجدول التالي:

المقادير السنوية بحساب الدينار	الرتب
1600	تقني عام
1200	تقني رئيس أول
1000	تقني رئيس
720	تقني أول
600	تقني
500	مساعد تقني
400	عون تقني

الفصل 2 - الوزراء مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. تونس في 26 ديسمبر 2019.

رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

بمقتضى أمر حكومي عدد 18 لسنة 2020 مؤرخ في 8 جانفي 2020.

أنهت تسمية السيد رياض دبو، بصفة مكلف بمأمورية بديوان رئيس الحكومة ابتداء من 27 ديسمبر 2019.